

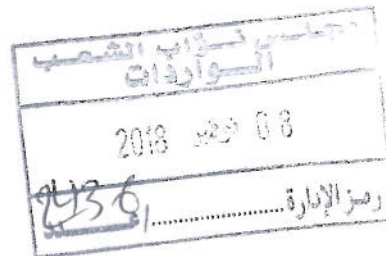
إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من السيدة النائبة سامية حمودة عبو إلى السيد وزير وزير الصناعة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم.

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و146 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد
وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم بسؤال كتابي.

الرجاء مدنا بقائمة المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية حسب مجال
نشاطها (صناعة + خدمات).
وحجم الامتيازات الجبائية والمالية والعينية (أرض....) التي إنتفعوا بها ومواطن
الشغل التي أحدثت.
وقائمة في المؤسسات التي سحبت منها الإمتيازات وأسباب ذلك.

وشكرا



من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة 44 3

إلى

السيد رئيس مجلس النواب

الموضوع: سؤال كتابي حول المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية.

المرجع: مراسلتكم عدد 1259 بتاريخ 19 نوفمبر 2018

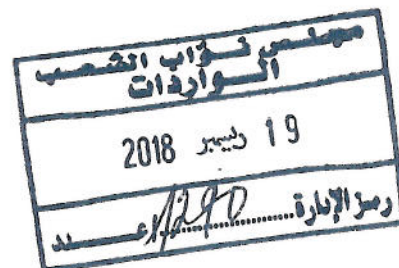
المصاحيب: الإجابة على السؤال وثلاث (03) جداول تشمل ما يلي :

- المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية،
- المؤسسات التي سحبت منها الامتيازات،
- الامتيازات المالية التي تنتفع بها المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية في إطار برنامج التأهيل.

أما بعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة "سامية عبو" حول المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية، أتشرف بموافاتكم صحنة هذا بالمعطيات المطلوبة وبعنصر الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام
عن وزير الصناعة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
شكري الدين
الإهداء: توفيق عباس





النائبة: سامية عبو

السؤال: حول المؤسسات المنتسبة بمناطق التنمية الجهوية

تنتفع المؤسسات المنتسبة بمناطق التنمية الجهوية بامتيازات مالية مسندة من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك عن طريق وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومكتب تأهيل الصناعى:

1) على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

تخضع إجراءات منح وصرف وسحب الامتيازات المالية إلى متابعة دورية من طرف الإدارات الجهوية التابعة للوكالة وذلك عن طريق معاينة ميدانية للمشاريع المعنية في جميع مراحل المسار المتعلق بهذه الاجراءات. وفي هذا الإطار نحيطكم علما أن طلب صرف الامتياز من طرف المعني يعلل بتقرير متابعة مقدم من طرف الإدارة الجهوية الراجعة بالنظر. كما تخضع هذه المشاريع إلى تطبيق اجراءات السحب واسترجاع الامتيازات في صورة عدم احترام الأحكام الواردة بمجلة التشجيع على الاستثمار و تتمثل هذه الإجراءات أساسا في إعداد ملف مقترح السحب بالرجوع إلى تقرير متابعة عن وضعية الشركات المعنية من طرف الإدارة الجهوية الراجعة بالنظر وتقديم مقترح السحب إلى وزارة المالية لاتخاذ ما يتعين في الغرض .

عدد المشاريع	أهم الاحصائيات المتوفرة لدى الوزارة خلال الفترة 2012-2018
1963	المشاريع المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات
522	المشاريع التي قامت بصرف كامل الامتيازات المالية
336	المشاريع التي قامت بصرف جزئي للامتيازات المالية (تعد في طور الإنجاز)
627	المشاريع التي لم تقم بصرف المنحة (2012-2016) دون اعتبار المشاريع المتحصلة على مقرر خلال الفترة 2017-2018 *
376	المشاريع المقترحة للسحب والاسترجاع (غير منجزة أو توقفت على النشاط)
377	* المشاريع المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في 2017-2018 (تعد في طور الإنجاز)

